التنظيم القانوني للآثار العراقية في ظل الاستعمار البريطاني

م. حسين خليل مطر^١

الملخص

إنّ ما رافق الحرب العالميّة الأولى من أحداثٍ سياسيّة، وما تمخّض عنها من نتائج غيرت ملامح وجه الخارطة السياسيّة في المنطقة أسفر عن وقوع العراق تحت الانتداب البريطاني بموجب المعاهدات المفروضة على الطرف المنهزم وهي الدولة العثمانيّة.

فكان ملف الآثار من ضمن ملفاتها المهمّة؛ إذ تمّ بموجبها إلغاء قانون الآثار العثماني عام (١٨٨٤ م)، وسُنّ قانون جديد يكرّس تحقيق مصالح بريطانيا؛ لذلك ولكون العراق تحت الانتداب البريطاني فقد سعت (المس بيل) إلى إصدار قانونٍ للآثار، وهو قانون الآثار القديمة لسنة ١٩٢٤ م الذي كان من أبرز سلبياته هو قسمة الآثار العراقيّة بين الجهات القائمة بالتنقيب والحكومة، وكذلك قانون منع تهريب الآثار القديمة سنة ١٩٢٦ الذي كان يشوبه هو اهتمامه بمنع تهريب الآثار إلى داخل العراق، وليس منع تهريبها من داخل العراق إلى خارجه، ممّا يدل على أنّ هذه القوانين كانت انعكاساً لأهداف الانتداب البريطاني.

الكلمات المفتاحيّة: الآثار القديمة، قانون الآثار، الاستعمار البريطاني، الأموال العامة، تهريب الآثار.

١. متخصص في القانون / مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة - العراق.

المقدمة

إنّ الآثار تنتشر في مختلف بقاع المعمورة، غير أنّها تتفاوت في كمّياتها من منطقة إلى أخرى تبعاً لاختلاف حجم وعدد الحضارات التي تعاقبت على بقاع الأرض، فالدولة التي تتوافر فيها كمّيات كبيرة من المعالم الأثرية تعدّ صاحبة حضارات وذات تاريخ عريق، ممّا يشير إلى أنّ هذه الدولة لطالما كانت محطّ أنظار الأمم القديمة، نظراً لموقعها في بقعة حساسة من الأرض، أو لقربها من منطقة ذات أهميّة، ممّا يجعلها بمنزلة بوّابة لتلك المناطق أو امتداداً جغرافياً معيناً، أو لاحتوائها على موارد طبيعيّة ممّا يجعلها ملائمة لإقامة ممالك أو أمبراطوريات في عهود الزمن السحيق. ومن ثمّ كثرة الآثار التي تمثّل إحدى أبرز تجلّيات التاريخ. وقد شهدت أرض العراق قديماً قيام بواكير الحضارات البشريّة المعروفة على مستوى العالم التي عرفت بمنجزاتها الحضاريّة القيّمة، وكان لها علاقاتها وتأثيراتها مع مختلف دويلات العالم القديم، وعلى هذا الأساس كان الاهتمام بآثار تلك الحضارات العراقيّة القديمة كبيراً، هذا كلّه يجب أن يعطي إشارات واضحة الدلالة إلى من يقطن هذه البقعة من مواطنين أو مؤسّسات بمختلف أصنافها في العصر الحديث، إلى ضرورة الاستفادة من تواجدهم في هذه البقعة دون سواها، وبذل الجهود على كافة الأصعدة لأحاطتها بالحماية، والسعي إلى تفعيل دور القانون في هذا الإطار.

إنّ للآثار أهميّة معنويّة إلى جانب الأهميّة المادية، إذ إنّ الآثار تمثّل تراثاً للإنسانيّة جمعاء، وتشكّل حلقة من حلقات التطوّر الحضاري والثقافي للإنسان، وما يؤكّد هذه الأهمية أنّ ضياع أيّ أثر أو فقدانه يعدّ خسارة كبرى لا تعويضها الماديات، ليس فقط للدولة صاحبة الأثر، بل للإنسانية كلّها.

إنّ الأهميّة المعنويّة للآثار هي السبب الرئيس الذي يجعل تشريعات الأمم تنصّ على حماية الآثار من كلّ اعتداء سواء القصد من هذا الاعتداء تهريباً، أم متاجرة بها، أم تشويهاً، أم حتى حفظها من التلف أو فقدان، بيد أنّه قد نجد على عكس ذلك تمامًا في بعض التشريعات في حالة إذا ما تعرّضت لتأثيرات خارجية تخرجها عن مسارها المعروف، والغاية من سنّها تحقيق المصلحة العامة لتتحول إلى سيفٍ مسلّطٍ على عنق المنطقة التي شرّع القانون من أجلها، وهنا تكمن وتتوطن إشكاليّة البحث، والتساؤل الذي يطرح هنا: ما المدى الذي وصلت إليه لمسات الاستعمار البريطاني في بلورة نصوص التشريعات الخاصّة بالآثار؟ لذا نتناول في هذا البحث دراسة التنظيم القانوني للآثار من خلال التشريعات الصادرة في ظلّ الاستعمار البريطاني معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي والتحليلي.

تم تقسيم خطّة البحث إلى أربعة مطالب، المطلب الأول بعنوان (مفهوم الآثار) الذي يقسم إلى فرعين هما: تحديد مفهوم الآثار لغةً، وتحديد مفهومها اصطلاحاً، أمّا المطلب الثاني فهو بعنوان (معايير تمييز الآثار)، الذي يقسم إلى فرعين هما: المعيار القانوني، ومعيّار تمييز الآثار بوصفها أموالاً عامّة، والمطلب الثالث سيكون تحت عنوان (الواقع القانوني والعملي للآثار العراقيّة في ظل الاستعمار البريطاني)، أمّا المطلب الرابع والأخير سيخصّص لبيان أهمّ الملاحظات القانونيّة ذات الصلة بالقوانين الخاصّة بالآثار الصادرة خلال مدة الاستعمار البريطاني الذي سيكون تحت عنوان (تأمّلات حول القوانين الخاصّة بالآثار الصادرة في ظلّ الاستعمار البريطاني)، إذ سيُقسم إلى فرعين، فرع خاص بقانون الآثار القديمة لسنة ١٩٢٤م، والفرع الآخر لقانون منع تهريب الآثار القديمة لسنة ١٩٢٦م.

المطلب الأول: مفهوم الآثار

إنّ دراسة موضوع الآثار يتطلّب بالبدء استيضاح مفهومها بهدف وضع إطارٍ حول المعنى، ومن ثم تحديد مسار البحث، وهذا ما يقودنا إلى التطرّق لتعريف الآثار لغةً واصطلاحاً، وخصائصها وتمييزها عن معنى التراث وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول: المدلول اللغويّ للآثار

الآثار في اللغة جمعٌ لكلمة (أثر)، ويتمحور مدلولها حول أربعة معانٍ، فهي تعني تتبع الشيء، أي السير خلفه، أو ترك علامةٍ يعرف بها، وأتت كلمة الآثار أيضاً بمعنى المكرمة أو الأثرة، أي بمعنى الشيء المؤثّر أو المفضّل، أي الشيء الذي يذكر، وكما دلّت هذه المفردة على معنى هو في حقيقته الأكثر قرباً وتناعماً مع ما تتجه له الآراء والاتجاهات الفقهيّة والقانونيّة، فجاء في مدلولها: هو ما بقي من الشيء، أو رسمه، أو ما تركه الأقدمون^١.

الفرع الثاني: المدلول الاصطلاحي للآثار

سنيّن هذا المدلول من جانبيين، الجانب الفقهي، والجانب القانوني، بحسب النقاط الآتية:

أولاً: المدلول الفقهي للآثار

لقد وردت كثيراً من التعريفات في معنى الآثار هدفها صياغة مدلولٍ فقهيّ يوضّح لنا ملامح هذه المفردة، ويحدّد زواياها وأطرها على نحوٍ مفهوم، غير أنّ بعضها قد جانب الصواب، فقد عرفت الآثار على أنّها «هي الأشياء ذات القيمة

١. إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ١/٥. ويُنظر: ابن منظور، لسان العرب، ١/٥٢.

المادية والفنية التي تخصّ أقوامًا قديمةً ورد ذكرها في العهد القديم^١. وعرفه بعضهم الآخر على «أنه ليس قطعة حجرٍ أو تحفةً فنيّةً أو نقشًا ملونًا، لكنّه يعتبر مظهرًا من مظاهر الحضارات المختلفة التي قامت على أرض الوطن، أو كانت لها صلةٌ تاريخيّةٌ به، فهي تلك الأشياء ذات القيمة التاريخية كالحصون، والقلاع، والأسلحة، والتماثيل، والنقوش التي ترجع إلى العهود القديمة»^٢. وجاء بعضهم بتعريف للآثار قائلاً: «هي كلّ ما تركه الإنسان القديم من أدواتٍ خلفها، أو كهوفٍ أو قصورٍ عاش فيها، أو معابد نشأ عليها، أو حلي أو قلائد تزيّن بها، أو نذورٍ تقرّب بها، أو كتاباتٍ، أو أسلحة استخدمها، أو رسومٍ أو فنونٍ خلّدها»^٣.

ومن التعريفات الأخرى للآثار أنّها «كلّ ما خلفه الإنسان من موادّ ملموسةٍ من صنع يده من الماضي، قد تكون ثابتةً مثل المساكن والحصون والمعابد، وقد تكون متحرّكةً مثل الأواني الفخاريّة والحجريّة»^٤.

والآثار هي أشياء منقولة أو عقاريّة صنعها الإنسان أو طبيعته تتمتع بقيمةٍ تاريخيّةٍ، ولها أهميّةٌ كبيرةٌ كعنصرٍ من عناصر البيئة الحقيقية؛ لكونها تمثّل تراثاً حضاريّاً للمجتمعات البشريّة؛ ولذلك كان للآثار علمٌ خاصٌّ بها، يُسمّى بعلم الآثار (الأركيولوجيا)، وعلم دراسة جميع الأشكال الملموسة أو المنظورة التي تحفظ أثر نشاطٍ بشريّ، فعلم الآثار هو البوابة التي يمكن من خلالها معرفة الماضي، يسانده في ذلك بعض العلوم، مثل علم اللغات يختصّ بدراسة النصوص

١. الغراوي، عمر جسّام، علم الآثار في العراق (نشأته وتطوّره)، ٧.

٢. منى عبد العلي موسى، هيثم أحمد سلمان محمود، جريمة التنقيب عن الآثار دون موافقة، ٧٥.

٣. جورج ضو، تاريخ علم الآثار، ٧.

٤. بول بان، علم الآثار، ١٣.

المنقوشة، وفك رموزها، إضافة إلى علم (الأنثوغرافيا) علم خصوصيات الشعوب، وعلم (الأنثروبولوجيا) علم الإنسان. فهذه العلوم هي من العلوم المساعدة لعلم الآثار، فهي تشترك معه اشتراكاً وثيقاً لا غنى عنه^١.

ثانياً: المدلول القانوني للآثار

إلى جانب التعريفات اللغوية والفقهية فإن للتشريعات مساهمة فاعلة في هذا النطاق حتى وإن اقتصر على بيان دلالة المصطلح الذي تدور حول رحاه كل مواد القانون، وأعني بهذا قانون الآثار القديمة عام ١٩٢٤م، الذي استخدم مصطلح (الآثار القديمة)، مما يدل على أن نص القانون مترجم عن اللغة الانكليزية التي تستعمل مصطلح (Antiquities)، الذي يترجم إلى اللغة العربية (الآثار القديمة)، وقد عرّف قانون الآثار القديمة مصطلح (الآثار القديمة) بأنه كل ما كان قد بُني في العراق، أو أُحدث فيه، أو جُلب إليه قبل سنة (١١١٨ هـ) أو (١٧٠٠م)، من المباني، والهياكل، والأطلال، والأشياء التي يُستدل بها على فنٍّ أو علمٍ أو صنعةٍ أو تاريخٍ أو دينٍ أو أدبٍ أو عادةٍ، وذلك حسب ما جاء في نصّ (المادة الثانية/ البند أ) من القانون ذاته.

١. جورج ضو، تاريخ علم الآثار، ٧ و ١٠.

المطلب الثاني: معايير تمييز الآثار

سنبيّن فيما يلي المعايير المعتمدة في تمييز الآثار على حسب الفروع الآتية:

الفرع الأول: المعيار القانوني

لا يوجد معيارٌ واحدٌ مُعتمَدٌ في إطار منظومة التشريعات، بل هي مُوزَّعةٌ بين ثلاثة معايير، وهي:

أولاً: المعيارُ المادي: أو ما يُسمّى بالضابط المادي، فعلى أساس هذا المعيار لا يدخل في عداد الآثار إلا ما كان من الأشياء المادية؛ فالآثار وإن كانت تُجسّد نتاج العقل من أشياء غير محسوسةٍ مثل المُبتكرات والاختراعات في التجارة والصناعة، كان لا بدّ لها أن تظهر بصورة أشياء مادية ملموسة واضحة للعيان يترتب عليها حقٌّ ماليٌّ، وهي محلُّ هذا الحق.

وإذا نظرنا إلى جوهر هذا المعيار نجد أن المادة تمثل المحورَ في كون حقيقة شيءٍ ما أثراً أم لا، حيث خلفت المجتمعات وثائقَ دُوّنت فيها كتاباتٌ طُبعت على رُقع الطين أو نُقشت على قطعٍ حجريةٍ أو خشبيةٍ، عدّها علم الآثار حقائق من الماضي تكشف عن دلائل الحضارات القديمة بما تحويه من أنشطة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو قانونية^١.

ثانياً: المعيارُ الزمني: أو ما يُسمّى بالضابط الزمني، فوفقاً لهذا المعيار فإن أصحابه قد جعلوا من الزمن المحورَ الأساس الذي يدور حوله تمييزُ الآثار، غير أنه قد ظهر في هذا الميدان اتجاهان، هما:

الاتجاه الأول: يذهب إلى القول بعدم ضرورة مرور مدّة زمنية محددة حتى يمكن عدُّ الشيء الماديّ أثراً، إذ إنهم يُفضّلون إدراج الأشياء التي تُعدّ آثاراً في قوائم معينة في صلب قوانين تُعدّ لهذا الغرض.

١. علي إبراهيم إبراهيم شعبان، دور الدولة في حماية الآثار، العدد الرابع، ١/ ١٢٥٤.

الاتجاه الثاني: يعتمد أنصارُ هذا الاتجاه بشكلٍ أساسيٍّ على عنصر الزمن، إذ إنهم يشترطون مرور المدة التي حددها القانون على الشيء حتى يُعدَّ من قبيل الأثر^١.
 ثالثاً: معيارُ المصلحة العامة: المقصود بالمصلحة العامة هو صيانة مصلحة أفراد المجتمع عن طريق الحفاظ على مصلحة المجموع والمصلحة المشتركة، وفي هذا ما يتضمّن المساواة بين المواطنين، وعدم التحيّز، والإغفال، والدولة هي المؤسسةُ المسؤولة عن تحقيق المصلحة العامة في ظلّ فكرة العقد الاجتماعي^٢.
 وقد جرت العادة على اعتماد معيار المصلحة العامة في تحديد الأثر في حال تخلف المعيار الزمني، إذ يتمّ اللجوء إليه على الرغم من عدم الدقّة التي تشوبه؛ لكونه معياراً مرناً ونسبياً، ويتيح للإدارة سلطةً تقديريةً واسعة^٣.

الفرع الثاني: معيار تمييز الآثار بوصفها أموالاً عامة

يُقصدُ بالأموال العامة تلك الأموال التي تستطيع الإدارة من خلالها ممارسة نشاطها وتحقيق أهدافها، سواء كانت تلك الأموال عقاريةً أم منقولةً، وتتميّزُ هذه الأموال بأحكامٍ خاصّة^٤.

وقد ظهرت في هذا الصدد ثلاثة معايير الغاية منها تميّزها:

١. معيار طبيعة المال:

يستند هذا المعيار إلى أساس أنّ الأموال العامة هي تلك التي لا تصلح بطبيعتها أن تكون مملوكةً ملكيةً خاصّةً، وتكون مخصّصة للاستعمال المباشر للجمهور، مثال ذلك: الطرق العامة، والميادين، والحدائق العامة.

١. محمد حسن خمّو، الآليات الدولية لإسترداد الآثار العراقية المسروقة، العدد ٦٨، ١٩ / ٢٣٩.

٢. الجبوري، مصطفى طه جواد، التناسب بين المصلحة العامة والخاصة في القانون الجنائي، ٦٥.

٣. علي إبراهيم إبراهيم شعبان، دور الدولة في حماية الآثار، ١٢٥٦.

٤. علي محمد بدير وآخرون، مبادئ وأحكام القانون الإداري، ٣٨٤.

٢. معيار تخصيص المال للمرفق العام:

يتجه أنصار هذا المعيار إلى أن المال العام هو المال المخصّص لخدمة مرفق عام، أي ما يكون مخصّصاً لتدبير وتسيير المرفق العام، وعلى وفق هذا المعيار تُعدّ المباني والمؤسسات الحكوميّة، وما فيها من أدوات وأثاث أموالاً عامّة، لكونها جميعاً مخصّصةً لخدمة المرافق العامّة.

٣. معيار تخصيص المال للمنفعة العامّة:

مقتضاه أن المال يكون عامّاً طالما تمّ تخصيصه لتحقيق النفع العام، وأياً كانت طريقة التخصيص، فقد استقرّ رأي الفقه والقضاء على أن المال العام هو ذلك المال المملوك لإحدى الجهات الإداريّة والمخصّص للمنفعة العامّة^١.

المطلب الثالث: الواقع العملي والقانوني للآثار العراقية

كانت مرحلة السيطرة العثمانيّة على العراق من عام (١٥٣٤م) إلى عام (١٩١٨م)، وتحديدًا في القرن التاسع عشر، من أكثر المراحل التاريخيّة التي شهدت تدميرًا وتهريبًا للآثار العراقيّة إلى المتاحف الأوروبيّة في ظلّ تهاون الحكومة العثمانيّة في التعامل مع آثار حضارة العراق؛ فسح المجال أمام الرخالة والسياح وبعثات التنقيبات الأثريّة، وما زاد الأمر سوءًا هو سهولة الحصول على فرماناتٍ سلطانيّةٍ للقيام بحملاتٍ تنقيبيّةٍ، وبذلك غابت السلطة القانونيّة والسياسيّة الرادعة من قبل العثمانيين أثناء حكمهم للعراق تجاه ميدان الآثار، وقد استمرت عمليّة نقل ما وجدوه إلى بلدانهم من آثارٍ إلى أن سُنّ قانونٌ بهذا الشأن، وهو قانون الآثار العثمانيّ الذي صدر عام (١٨٨٤م)، والذي نصّ على

١. مازن راضي ليلو، القانون الإداري، ١٤٢ و ١٤٣.

أنَّ جميع الآثار التي اكتشفتها البعثات الأجنبيَّة تكون للحكومة العثمانيَّة^١. إنَّ الأحداث السياسيَّة اثناء الحرب العالميَّة الأولى، وما نتج عنها من تغييرٍ في الخارطة السياسيَّة الدوليَّة أدَّى إلى وقوع العراق تحت الانتداب البريطاني بموجب الاتفاقيَّات المفروضة على الدولة العثمانيَّة التي أوجبت إلغاء قانون الآثار العثماني، ووجوب سنِّ قانونٍ جديدٍ يقضي بقسمة الآثار العراقيَّة بين البعثات الأجنبيَّة والمتاحف المحليَّة، وعلى هذا الأساس ولكون العراق تحت الانتداب البريطاني فقد سعت (المس بيل) - بوصفها مديرة دائرة الآثار الفخرية - إلى استصدار قانونٍ جديدٍ للآثار الذي سلَّمت مشروعه إلى وزارة المعارف العراقيَّة وطلبت الإسراع في إقراره، وبعد إعلان الحكم الوطني في العراق عام ١٩٢١م، وبناءً على موافقة مجلس الوزراء و لتأمين سلامة الآثار شرَّع قانون عام ١٩٢٤م، تحت اسم قانون الآثار القديمة لعام ١٩٢٤م، ويعدُّ قانون الآثار القديمة لعام ١٩٢٤م، أوَّل قانونٍ خاصٍّ بالآثار في العراق الذي شرَّع من أجل تأمين سلامة الآثار على حسب ما نصَّت عليه المادة الأولى منه، لكنَّ الغرض الحقيقي منه، هو تصدير الآثار العراقيَّة تحت غطاءٍ قانوني. كما أكَّد القانون على قسمة الآثار المكتشفة بين الجهات القائمة بالتنقيب والحكومة (١٧).

كان من الأهداف الرئيسيَّة للحملة العسكريَّة البريطانيَّة الغازية للعراق مع بداية الحرب العالميَّة الأولى، السيطرة على المواقع الأثريَّة والإشراف عليها بشكلٍ مباشرٍ من قبل قوات الحملة البريطانيَّة، إذ التحق بالحملة ضابطٌ من المتحف البريطاني بعنوان (ملحق آثاري) وظيفته الإشراف وتوفير المستلزمات المطلوبة أثناء المعارك بهدف حماية المواقع الأثريَّة، وقد تمكَّنت الإدارة البريطانيَّة من تحقيق أهدافها المنشودة أثناء احتلالها لولاية البصرة.

١. سوِّد كاظم مهدي، شيباء سالم عبد الصاحب، التراث الثقافي بين أصالة الموروث والحماية القانونية، ٢٨٣.

وعند دخول القوات البريطانية بغداد بقيادة الجنرال (ستانلي مود) عام (١٩١٧م)، أصبحت قضية الآثار من أولويات الإدارة البريطانية، إذ أصدر الجنرال (مود) بيان يحمل رقم (٢) في ٢٢ آيار عام ١٩١٧م، تعلق بصيانة الآثار القديمة والاتجار بها، وكان الغرض منه هو المحافظة على الآثار ومنع المتاجرة بها إلا بعد الحصول على إجازة رسمية، واستمر هذا البيان ساري المفعول حتى صدور قانون الآثار القديمة عام (١٩٢٤م) ^١.

المطلب الرابع: تأملات في القوانين الخاصة بالآثار الصادرة في ظل الاستعمار البريطاني

سنقف في هذه المحطة من البحث على أهمّ المواطن السلبية من القوانين الخاصة بالآثار التي شرّعت خلال مدة الاستعمار البريطاني للعراق، وفيما يلي استعراض لهذه القوانين:

الفرع الأول: قانون الآثار القديمة ١٩٢٤م

في خريف عام ١٩٢٢م، عاودت مس (بيل) عملها بتوسّع لإعداد قانون للآثار، فاستعانت بقانون الآثار الهندي، وقانون الآثار المصري، وقانون الآثار العثماني، فوضعت مشروعاً للقانون المطلوب الذي عُرض على مجلس الوزراء في (١ / ١١ / ١٩٢٢م) الذي عقد جلسة خاصة لمناقشة مواده، وأخيراً بعد عدّة مداولات صدر القانون في (٢٦ / ٦ / ١٩٢٤م)، باسم قانون الآثار القديمة لسنة ١٩٢٤م، بالإدارة الملكية المرقّمة (٣٦٤) ^٢.

١. كيرترود مركريت لوثيان بيل (المس بيل)، فصول من تاريخ العراق القريب (كتاب يبحث عن العراق في عهد الاحتلال البريطاني بين سنتي ١٩١٤ و ١٩٢٠)، ترجمة جعفر الخياط، ص ٣٢١.

٢. الألوسي، سالم، رواد علم الآثار في العراق، ٩٢.

يتألف القانون من ستة أبوابٍ وثلاثٍ وثلاثين مادةً، المادة الأولى تنصُّ على أنَّ الغرض منه تأمين سلامة الآثار القديمة حرصاً على منافع أهالي البلاد ورغبةً في ترقية العرفان.

أمَّا المادة الثالثة والثلاثون فنصّت على أنه يُلغى بيان القائد العام للقوات البريطانية عام ١٩١٧م، الخاص بصيانة الآثار القديمة ومنع الاتجار بها. وبعد هذه الديباجة سنبيّن أهمّ ما سُجِّلَ على هذا القانون من نقاطٍ سلبيةٍ: أولاً: إنّ هذا القانون هو أوّل قانونٍ صدر بعد إعلان الحكم الوطني في العراق، ورافق صدوره تنامي علم الآثار من الجانب القانوني، إلّا أنّه قد وُضعت أساساته بلمساتٍ واضحةٍ من قبل سلطة الانتداب البريطانيّ التي تعمل بطبيعة الحال على مراعاة مصالحها، ونلتمس ذلك بصورة واضحةٍ من استخدام مصطلح (الآثار القديمة)، مما يشير إلى أنّ نصّ القانون مترجمٌ عن اللغة الإنكليزية التي تستعمل مصطلح (Antiquities)، الذي يُترجم إلى اللغة العربيّة (الآثار القديمة)؛ لذلك لم يَحْتَوِ القانون على بنودٍ تحمي المواقع الأثريّة، وتمنع العبث بها بصورة مباشرة، أو حتى فقرات تفرّض على الجهات القائمة بالتنقيب صيانة الآثار وترميمها مع الانتهاء من عملها، بل كان القانون أشبه ما يكون بتنظيم للعمل الأثاريّ، ومحاولة لإسباغ الصفة الشرعيّة والقانونيّة على عمليات المتاجرة بالآثار وتصديرها وقسمتها على البعثات الأجنبيّة، والغاية هي إيجاد طرقٍ قانونيّةٍ لتصدير الآثار إلى خارج العراق.

ثانياً: من النقاط السلبية التي اعترت القانون هي مسألة المتاجرة بالآثار عبر رُخصٍ قانونيّةٍ وحكوميّةٍ وفق شروطٍ معيّنة، يمنحها مدير دائرة الآثار والوزير المسؤول لأيّ فردٍ يرغب بالمتاجرة بالآثار، إذ نصّت المادة (١٠) من هذا القانون

على أنه «لا يجوزُ احترامُ بيع الآثار القديمة في العراق إلا بإجازةٍ خاصّةٍ بالمتاجرة بالآثار القديمة، يُصدرُها المديرُ بتوقيعهِ وتوقيعِ الوزير»، أمّا المادةُ (١٣) فنصّت على أنه «لا يجوزُ تصدير الآثار القديمة إلا برخصةٍ يُصدرُها الوزير»، وهكذا يتمُّ إخراج الكثير من الآثار القديمة تحت غطاءٍ قانونيٍّ، فضلاً عن الطرق غير القانونية.

ثالثاً: أشار القانون إلى مسألةٍ خطيرةٍ، وهي قسمة الآثار المكتشفة بين الجهات القائمة بالتنقيب والحكومة، إذ نصّت المادة (٢٢) على «عند ختام التنقيب ينبغي للمدير أن يختار من بين الأشياء المكتشفة ما يراه لازماً لإكمال المتحف العراقي من الوجهة العلميّة، وله بعد إفراز هذه الأشياء أن يُخصّص للذي أُعطي رخصةً التنقيب عدداً كافياً من العاديات مكافأةً عن أتعابه بصورةٍ عادلةٍ، وعندما يفعل المدير ذلك ينبغي أن يتوخى بحسب الإمكان جعل حصة ذلك الشخص ممثلةً لجميع النتائج التي حصلت من تنقيبه»، وعلى هذا الأساس تكون حصة الجهة القائمة بالتنقيب نصف الآثار المكتشفة.

رابعاً: من المسائل الأخرى أيضاً ذات البعد الخطير هو عدم اتّخاذ الاحتياطات اللازمة لمراقبة عمليّات التنقيب، وعدد ما يُسجّل منها في سجلّات البعثة، وذلك اعتماداً على أمانة هذه البعثات، وقد فتح هذا الباب على مصراعيه لتهريب الآثار والمتاجرة بها بشكلٍ واسعٍ، فكانت هذه المسألة أحد أكبر عيوب هذا القانون.

الفرع الثاني: قانون منع تهريب الآثار القديمة لسنة ١٩٢٦م

تم إصدار قانونٍ تضمّن أربع موادّ قانونيّةٍ تحت اسم قانون منع تهريب الآثار لسنة (١٩٢٦)، إذ جاء في مضمون المادة الثانية من هذا القانون: «للحكومة أن تصدر كلّ أثرٍ قديمٍ يرد العراق دون إجازةٍ من حكومة البلاد المستورد منها،

وتعيده إلى تلك البلاد إذا عُقد اتفاقٌ بين الحكومتين للقيام بمعاملةٍ متقابلةٍ في هذا الباب».

إنّ هذا التشريع قد نالته يد الاستعمار بالعبث أيضًا من جانبين: أولاً: إنّه لم يتطرق إلى منع تهريب الآثار إلى خارج العراق، بل اقتصر على منع دخول الآثار إلى العراق عن طريق التهريب فقط.

ثانياً: كما أنّه لم يلحق بقانون الآثار القديمة لعام ١٩٢٤ م، بوصفه مادةً مضافةً إليه وخصوصاً إذا ما علمنا بأنّ المادة الثانية هي التي أوضحت غاية القانون دون الموادّ الثلاث الأخرى، لكنّه رغم ذلك صدر بوصفه قانوناً مستقلاً، ربما كان المغزى من هذه المسألة هي التلاعب بموضوع تهريب الآثار بحجة وجود قانونٍ خاصٍّ بها.

الخاتمة

١. تبين لنا من خلال قراءة الواقع القانوني للآثار العراقية بأنّها قد مرّت بانعطافاتٍ خطيرةٍ رافقت مجموعة التشريعات التي سنّت لها بدايةً من العهد العثمانيّ مروراً بفترة الاستعمار البريطانيّ، فإنّ هذه القوانين قد شكّلت ضربةً قاصمةً للآثار بدلاً من دورها في حمايتها.

٢. إنّ قانون الآثار القديمة لسنة ١٩٢٤ م، هو أوّل قانونٍ صدر بعد إعلان الحكم الوطنيّ في العراق، ورافق صدوره تنامي علم الآثار من الجانب القانوني، إلّا أنّه قد وُضعت أساساته بلمساتٍ واضحةٍ من قبل سلطة الانتداب البريطانيّ التي تعمل بطبيعة الحال على مراعاة مصالحها، ونلتمس ذلك بصورة واضحةٍ في استخدام مصطلح (الآثار القديمة)، ممّا يشير إلى أنّ نصّ القانون مترجمٌ عن اللغة الإنكليزية التي تستعمل مصطلح (Antiquities) الذي يُترجم إلى اللغة

العربية (الآثار القديمة)، لذلك لم يحتوِ القانون على بنود تحمي المواقع الأثرية، وتمنع العبث بها بصورة مباشرة أو حتى فقرات تفرض على الجهات القائمة بالتنقيب صيانة الآثار وترميمها بعد الانتهاء من عملها، بل كان القانون أشبه ما يكون بتنظيم للعمل الأثري ومحاولة لإسباغ الصفة الشرعية والقانونية على عمليات المتاجرة بالآثار وتصديرها وقسمتها على البعثات الأجنبية، والغاية هي إيجاد طرق قانونية لتصدير الآثار إلى خارج العراق.

٣. من النقاط السلبية التي اعترت قانون الآثار القديمة هي مسألة المتاجرة بالآثار عبر رخص قانونية وحكومية وفق شروط معينة يمنحها مدير دائرة الآثار والوزير المسؤول لأي فرد يرغب بالمتاجرة بالآثار، إذ يتم على هذا الأساس إخراج الكثير من الآثار القديمة تحت غطاء قانوني، فضلاً عن الطرق غير القانونية.

٤. أشار قانون الآثار القديمة إلى مسألة خطيرة وهي قسمة الآثار المكتشفة بين الجهات القائمة بالتنقيب وبين الحكومة، وعلى هذا الأساس تكون حصّة الجهة القائمة بالتنقيب نصف الآثار المكتشفة.

٥. من المسائل الأخرى أيضاً ذات البعد الخطير هي عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمراقبة عمليات التنقيب وعدد ما يُسجّل منها في سجلات البعثة، وذلك اعتماداً على أمانة هذه البعثات، وقد فُتح هذا الباب على مصراعيه لتهريب الآثار والمتاجرة بها بشكل واسع، فكانت هذه المسألة أحد أكبر عيوب هذا القانون.

٦. إنَّ قانون منع تهريب الآثار القديمة لسنة ١٩٢٦ م، لم يتطرق إلى منع تهريب الآثار إلى خارج العراق، بل اقتصر على منع دخول الآثار إلى العراق عن طريق التهريب فقط.

٧. كما أنّ قانون منع تهريب الآثار لم يُلحَق بقانون الآثار القديمة لعام ١٩٢٤م، بوصفه مادةً مضافةً إليه، وخصوصاً إذا ما علمنا بأنّ المادة الثانية هي التي أوضحت غاية القانون دون المواد الثلاثة الأخرى، لكنّه رغم ذلك صدر بوصفه قانوناً مستقلاً، ربما كان المغزى من هذه المسألة هو التلاعب بموضوع تهريب الآثار بحجة وجود قانونٍ خاصٍّ بها.

٨. ندعو المشرّع العراقيّ الموقر أن يتّخذ من التجارب التاريخيّة المعاصرة في إطار سنّ التشريعات أساساً من خلال تجنب التشريعات التأثيرات الخارجيّة، وأن تكون المصلحة العامة هي القطب الذي تدور في فلكه القوانين كافة.

المصادر

أولاً: الكتب العربيّة والمعربيّة:

١. إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ط ٥، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، ١٤٢٦هـ.
٢. ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم الأفريقي المصري، لسان العرب، ط ٤، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٧م.
٣. بول بان، علم الآثار، ترجمة إبراهيم سند أحمد، مؤسسة هنداي، ٢٠٢٤م.
٤. جورج ضو، تاريخ علم الآثار، ترجمة: بهيج شعبان، ط ١، دار منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧٠م.
٥. الألوسي، سالم، رواد علم الآثار في العراق، ط ١، دار الوراق للنشر، بيروت، ٢٠١٦م.
٦. علي محمد بدير وآخرون، مبادئ وأحكام القانون الإداري، ط ٤، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩م.
٧. الغراوي، عمر جسّام، علم الآثار في العراق (نشأته وتطوره)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٣م.
٨. كيرترود مركريت لوثيان بيل (المس بيل)، فصول من تاريخ العراق القريب (كتاب يبحث عن العراق في عهد الاحتلال البريطاني بين سنتي ١٩١٤ و ١٩٢٠م)، ترجمة جعفر الحياط، وزارة التربية والتعليم، بغداد، ١٩٧١م.
٩. مازن راضي ليلو، القانون الإداري، منشورات الأكاديمية العربيّة في الدنمارك، ٢٠٠٨.
١٠. منى عبدالعالي موسى، هيثم أحمد سلمان محمود، جريمة التنقيب عن الآثار دون موافقة، المركز الأكاديمي للنشر، عمان، ٢٠٢٣م.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعيّة:

١١. مصطفى طه جواد الجبوري، التناسب بين المصلحة العامّة والخاصّة في القانون الجنائي، أطروحة دكتوراه، معهد العلمين للدراسات العليا/ النجف الأشرف، ٢٠٢٠م.

ثالثاً: البحوث والدراسات

١٢. سؤدد كاظم مهدي، شياء سالم عبدالصاحب، التراث الثقافي بين أصالة الموروث والحماية القانونية، عدد خاص من وقائع المؤتمر العلمي الخامس لتاريخ العلوم عند العرب، ٢٠٢٣ م.
١٣. علي إبراهيم إبراهيم شعبان، دور الدولة في حماية الآثار، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، دمنهور، العدد الرابع، ٢٠١٩ م.
١٤. محمد حسن حمو، الآليات الدولية لاسترداد الآثار العراقية المسروقة، مجلة الراافدين للحقوق، كلية الحقوق، جامعة الموصل، العدد ٦٨، ٢٠١٩ م.

رابعاً: القوانين:

١٥. قانون الآثار القديمة لسنة ١٩٢٤ م.
١٦. قانون منع تهريب الآثار لسنة ١٩٢٦ م.